

## الحكومة في جلستها

## تشكيل فريق عمل لمراقبة عمليات استلام القمح من المزارعين



الوطن

قضايا عديدة ناقشها مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية التي عقدت أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس واستحوذت خطة وزارة التربية واستعداداتها لإجراء امتحانات شهادتي التعليم الأساسي والثانوية بكل فروعها على الحيز الأكبر من الجلسة حيث أكد عرنوس أهمية المتابعة المستمرة للعملية الامتحانية طوال فترة الامتحانات ومنع حصول أي تجاوزات أو خلل واتخاذ الإجراءات التي تضمن تقديم الامتحانات في جو مريح للطلبة وبما يضمن نزاهة العملية الامتحانية. كما تم عرض واستكمال تجهيز المراكز الامتحانية، وتزويدها بوسائل الوقاية والسلامة والصحية، وطلب من جميع الوزارات تقديم الدعم اللازم لاستكمال إنجاز الامتحانات ببسر وسهولة.

وفي تصريح صحفي أكد وزير التربية دارم طباع أنه تم خلال الجلسة عرض الإجراءات التي قامت بها الحكومة لضمان تأمين حسن سير العملية الامتحانية بالتعليم الأساسي العام والشري والتعليم الثانوي بكل فروعها، موضحاً أن الوزارة وبالتعاون مع الوزارات الأخرى (الإدارة المحلية والاتصالات والصحة والخارجية والداخلية والسفارة) جاهزة لتقديم التجهيزات اللازمة لتكون العملية الامتحانية على أفضل وجه، مبيّناً أن عدد المراكز الامتحانية بلغ نحو ٥ آلاف مركز. أي بزيادة عن العام الماضي بأكثر من ١٢٥ مركزاً، كما بلغ عدد الطلاب الذين قدموا هذا العام لامتحانات نحو نصف مليون طالب أي بزيادة نحو ١٠ آلاف طالب عن العام الماضي، مؤكداً أن التهيئة تامة سواء للطلاب العائدين أو الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة كما تم إجراء امتحان تجريبي لهم حتى يقدموا امتحاناتهم بالشكل الأمثل كما تم تجهيز مراكز ذوي

الإعاقات وجرى الحرب.

وأكد الوزير طباع أن الوزارة مستعدة لاستقبال ١٥ ألف طالب وطالبة من المناطق الساخنة من لبنان وتم تأمين كافة مستلزماتهم من طعام وغيره لتقدموا لامتحانات على أفضل وجه والأهم أنه تم الاتفاق مع المحافظين وقادة الشرطة في المحافظات لضمان عملية حسن سير عملية الامتحانات، كذلك تم استئجار السيارات اللازمة لنقل الأسئلة الامتحانية وعدد من المراقبين والمعلمين والطلاب في الأماكن التي تحتاج إلى وسائل نقل، والاتفاق مع وزارة النفط لتأمين كل الاحتياجات والمستلزمات الخاصة بالنقل تلافياً لحدوث أي إشكالية سواء في المديرية أم المراكز الامتحانية خلال الفترة الامتحانية. وأضاف طباع أنه تم الاتفاق مع وزارة الكهرباء لتأمين الكهرباء خلال فترة الامتحان بالشكل الأمثل وفق الإمكانيات المتاحة الأمر الذي يبشر بامتحانات جيدة، إضافة إلى أن الصحة المدرسية وبالتعاون مع المنظمة الدولية أمنت كل مستلزمات الإخراج والتسليم بما يضمن توزيعها

بالشكل الأمثل ومنع حصول أي تجارة غير مشروعة بهذه المادة والتشدد بمحاسبة أي مخالفات قد تحصل. وأكد المجلس على موضوع الفلج الامتحاني وفي منع أي تعديت على أملاك الدولة داخل المحطات التنظيمية وخارجها ووضع أسس ضوابط لإدارة هذا الملف بما يعاين منها الطلاب أثناء الامتحان. في سياق آخر قرر المجلس تشكيل فريق عمل لإجراء جولات ميدانية لمراقبة عمليات استلام محصول القمح من المزارعين ومنع حصول أي خلل أثناء عمليات الاستلام، ولتطوير والشركات المختصة وسبل الاحتياطات والاستعدادات لمنع حدوث أي حرائق ومكافحتها ومنع امتدادها خاصة في المناطق الحرجية ومناطق زراعة الحمضيات الإستراتيجية وذلك في ظل التقنيات الجوية السائدة في هذه الفترة. كما شد مجلس الوزراء على ضرورة وضع ضوابط وأسس واضحة لتوزيع مادة الأسمت في السوق المحلية ومطابقة الإجراءات المتعلقة بعمليات الإبدال المتوقعة لجهة إعادة إقلاعها وتدابيل

٢٢

## التشديد على حسن سير العملية الامتحانية ومنع حصول أي تجاوزات أو خلل

العقبات أمام جميع المشروعات ووضعها في الخدمة والإنتاج، ومتابعة أتمتة توزيع المشتقات النفطية، ووضع وزنامة متخصصة بالتصدير على مدار العام مع قاعدة بيانات والمراجعة المستمرة لقائمة المواد والسلع التي يمكن تصديرها بعد اكتفاء السوق المحلية منها. كما طلب مجلس الوزراء مواصلة التعاون والتنسيق مع الانتحادات والنقابات المهنية في كل ما يتعلق بالقضايا الخدمية والمعيشية، وتكثيف الجهود لوضع مشروعات الطاقة الكهربائية التي يتم العمل عليها حالياً في الخدمة بأسرع وقت ممكن، كذلك متابعة تنفيذ مشروعات الصرف الصحي ومنع التعديت على شبكات المياه في المحافظات. كما ناقش المجلس مشروع صك تشريعي بالصادقة على انضمام سورية إلى الاتفاق الإطاري لإنشاء التحالف الدولي للطاقة الشمسية بهدف تطوير مشروعات الطاقة الشمسية وتحقيق الأمن الطاقوي، وخلال الجلسة وافق المجلس على مشروعات خدمية وتنموية في عدد من المحافظات.

## هل يخاف التجار والصناعيون التقليديون من تجار التسوق الإلكتروني؟

## تجار تقليديون: إخضاع بضائعهم للرسوم الجمركية وضريبة المبيعات أو إعفاؤنا مثلهم

٢٢

## نحلاوي لـ«الوطن»: التجارة الإلكترونية توجّه عالي لكنها بحاجة إلى حزمة قوانين خاصة



هنا غانم

في الوقت الذي تتوجه فيه شريحة كبيرة من الشباب إلى التسوق عبر الإنترنت يبدى بعض التجار والصناعيين تخوفهم من خطورة التسوق الإلكتروني على مستقبل تجارتهم التقليدية النفطية، خاصة مع زيادة الإقبال على المشتريات من المتاجر الإلكترونية عبر الإنترنت تماشياً مع التطور التكنولوجي والتجارة الإلكترونية عبر وسائل التواصل الاجتماعي والتطبيقات الذكية.

الوطن تواصلت مع عدد من المواطنين الذين ناقشت آراؤهم بين التوجه إلى التسوق الإلكتروني لخص الثمن وسهولة عمليات الشراء والتوصيل من دون تعب، وبين من ما زال يفضل التسوق النمطي للحفاظ على منعة التبضع والتجول في الأسواق والحصول على سلع بجودة عالية.

أحد التجار أكد أن التسوق الإلكتروني ليس كما يحدث بالدول الأخرى حيث يتم دفع المنتج مباشرةً، وبشكل مباشر، واليوم عند طلب أي منتج معروض في مواقع بيع «الأون لاين»، يتم الاتفاق وتحديد السعر فوراً، لافتاً إلى أن الذي أدى إلى نجاح هذه التجارة هو آلية الاستبدال والشراء وحتى إعادة المنتج إن لم يرغب به المشتري.

وأضاف نحلاوي: إن الدفع الإلكتروني أو التجارة الإلكترونية اليوم في سورية تحتاج إلى حزمة قوانين جديدة خاصة بها أو تعليمات تتناسب مع الوضع الراهن لتكون هناك ضوابط أكثر، داعياً إلى أهمية تغيير ثقافة التسوق باعتبارها أفضل لتصانعي أو التاجر والمستهلك لأن ذلك يخفف العبء

أن هذه التجارة منتشرة حالياً في كل دول العالم وقد تم تفعيلها ونجاحها في سورية الآن لأن الدفع يتم بعد استلام المنتج ليس كما يحدث بالدول الأخرى حيث يتم دفع المنتج مباشرةً، وبشكل مباشر، واليوم عند طلب أي منتج معروض في مواقع بيع «الأون لاين»، يتم الاتفاق وتحديد السعر فوراً، لافتاً إلى أن الذي أدى إلى نجاح هذه التجارة هو آلية الاستبدال والشراء وحتى إعادة المنتج إن لم يرغب به المشتري.

وأضاف نحلاوي: إن الدفع الإلكتروني أو التجارة الإلكترونية اليوم في سورية تحتاج إلى حزمة قوانين جديدة خاصة بها أو تعليمات تتناسب مع الوضع الراهن لتكون هناك ضوابط أكثر، داعياً إلى أهمية تغيير ثقافة التسوق باعتبارها أفضل لتصانعي أو التاجر والمستهلك لأن ذلك يخفف العبء

التجارة الإلكترونية أصبحت تجارة عالمية وهي مقبولة عند الجميع ولكن من وجهة نظره يجب أن تكون بشروط، موضحاً أنه يلزم المواطن بالدفع إذا لم تعجبه البضاعة كما يحق للمستهلك إعادة المنتج خلال مدة ١٥ يوماً إلى التاجر الذي هو ملزم بذلك على الأقل تبديله.

وأوضح نحلاوي أن هذه التجارة هي الأضخم بالعالم حالياً، وأن معظم الشركات العالمية تسير بهذا الاتجاه، وما تحتاجه في سورية فقط هو تحديث القوانين وآلية الدفع، مبيّناً أن المصرف المركزي يعمل على تقنية دفع «الأون لاين» ولكن لم نصل إلى الهدف المرجو منها بعد وهناك تعديلات ودراسات بخصوص ذلك.

بدوره عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق مصان نحاس أكد لـ«الوطن» أن

في المستقبل، وأشار نحلاوي إلى أهمية التنظيم في كل أنواع التجارة للقضاء على النهرب، إذ هناك عشرات الشركات في مواقع التواصل الاجتماعي تبضع بضائع مهربة، من الجدير ذكره أن غرفة صناعة دمشق وريفها وفي مواكبة للتطورات الإلكترونية، أقامت منصة أطلقت عليها اسم «التصنيع السوري» على شبكة الإنترنت للتعريف بالمنتجات الصناعية السورية في كل أنحاء العالم ولتكنيم الصناعيين السوريين من تقديم شرح عن منتجاتهم بغية الوصول إلى أكبر عدد من المستوردين خارج سورية حيث يقوم التاجر أو الصناعي السوري بعرض معلومات ومنتجات المصدرين بطريقة سلسة ومرنة لتسهيل التعامل مع العالم الافتراضي والاشترار بها مجاني.

## هل رفع قرار السماح بتصدير الثوم والبصل أسعارها داخلياً؟

## تاجر في سوق الهال لـ«الوطن»: سبب الارتفاع يباسه وجفافه ولا علاقة للتصدير بذلك



إرماز محظوظ

بمجرد صدور قرار السماح بتصدير الثوم والبصل ارتفعت أسعار المادتين في أسواق دمشق فضلاً عن قلة مفاجئة في كمية الثوم على وجه الخصوص بعد أن كانت تفرق بها الأسواق، حيث وصل سعر كيلو الثوم في أسواق دمشق لحدود ١٢٠٠ ليرة بعد أن كان يباع قبل صدور القرار بسعر ٥٠٠ ليرة إضافة إلى ارتفاع سعر كيلو البصل لأكثر من ألف ليرة بعد أن كان يباع قبل صدور القرار بحدود ٧٠٠ ليرة.

في تصريح لـ«الوطن»، بين عضو لجنة تجار ومصدري الخضار والفواكه بدمشق أسامة قزير أن سعر كيلو الثوم ارتفع اليوم في سوق الهال بدمشق من ٤٠٠ ليرة إلى ٦٠٠ ليرة بسبب يباس المادة وجفافها بشكل أكبر وليس نتيجة لصدور قرار السماح بتصديرها، نافعياً في الوقت نفسه انخفاض الكميات المطروحة من مادة الثوم في السوق الداخلية عقب القرار.

وأضاف: إن قرار السماح بتصدير مادتي الثوم والبصل ساهم بطمانته المزارعين الذين يقومون بتخزين المادة لأن التصدير هو صمام الأمان لهم في حال انخفاض سعر المادة في السوق الداخلية.

وأكد قزير أنه لم يتم البدء بتصدير مادتي الثوم والبصل بعد، لافتاً إلى أن البصل الموجود في السوق حالياً غير قابل للتصدير وهو من نوع الفريك، أما المعد للتصدير فسيبدأ إنتاجه بعد نحو الشهر وهو من النوع الذي

يستخدم للمؤونة، أما الثوم المطروح بكثرة في السوق حالياً فإنه من النوع البلدي وهذا النوع يصدر كما جرت العادة خلال السنوات السابقة إلى الأردن فقط وسيبدأ تصديره بعد يباسه بشكل كامل، بينما الثوم المعد للتصدير إلى الخارج من النوع الصيني ويتم جنيه حالياً وتبيسسه وتجفيفه بهدف البدء بتصديره قريباً حيث يتم جني بحدود ٣٠٠ طن يومياً، مشيراً إلى أن زراعة الثوم الصيني تتركز في محافظتي درعا والسويداء والإنتاج

العام الحالي مبشر ويزيد على العام الماضي بحدود ٥ أضعاف. وتوقع قزير أن يتم البدء بتصدير الثوم بعد نحو عشرين يوماً، مشيراً إلى أن الثوم الصيني المنتج في سورية مرغوب في الخارج ويصدر إلى معظم الدول العربية. بدوره أوضح نائب رئيس جمعية حماية المستهلك في دمشق وريفها ماهر الأزعط لـ«الوطن» أنه بمجرد سماع مزارعي الثوم والمصدريين بقرار السماح بالتصدير

## حماية المستهلك: المزارعون والمصدرون بدؤوا بتخزين المادة بعد السماح بالتصدير

بدؤوا بتخزين المادة في مستودعاتهم وعدم طرح الكميات الكافية إلى السوق وذلك من أجل طرحها للتصدير البدء بذلك، وهو الأمر الذي أدى إلى انخفاض الكميات المطروحة في السوق الداخلية وبالتالي ارتفاع سعر المادة. وطالب الأزعط المعنيين في الحكومة بدراسة حاجة السوق الداخلية وكذلك السوق الخارجية قبل اتخاذ قرار السماح بتصدير أي مادة إلى الخارج.